Issue 6328-6329 Saturday-Sunday 20-21/4/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6328-6329 السبت–الاحد 16 من شعبان 1440 هـ 20-21 من نيسان (ابريل) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

اليوم الدولي لأُمّنا الأرض،22 نيسان/ أبريل 2019

حماية البيئة وإدارة موارد المياه مفتاح لإزدهار طويل الأمد في العراق

جينين هينيس بلاسخارت
الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

اليوم الدولي لأُمّنا الأرض هو اليوم الذي نحتفي فيه بنعم الطبيعة ونعزز ونظهر وعيَنا تجاه الدعوة لضمان الأمن البيئي لكوكبنا. ولهذا أهمية متزايدة في العراق، هذا البلد الخارج من سنوات من النزاع المسلح، والذي يواجه مجموعة من المشاكل البيئية، فمن أزمة المياه المستمرة التي تهدد الاستقرار والتنمية إلى التلوث، وما يزيد هذه المشاكل سوءاً هي محدودية التوعية بما يمكن للناس المساهمة به في رفاه بيئتنا.ويعد التغير المناخي أحد أكبر الأخطار التي تهدد التنمية المستدامة على مستوى العالم، وأثرُه يطالنا جميعاً. ولا يعد العراق من بين أكبر المتسببين في التغير المناخي، ولكنه من بين البلدان المتأثرة به كما يتضح من الظروف الجوية القاسية خلال السنوات القليلة الماضية – أي درجات الحرارة المرتفعة والتصحّر ونقص المياه والأمطار الغزيرة والفيضانات الأخيرة.

ويقع العراق فيما كان يُعرف فيما مضى باسم بلاد ما بين النهرين، أي الأرض الواقعة بين نهري دجلة والفرات. وتاريخياً، كان السكان قادرين على التمتع بحقهم في المياه. وفي الواقع، كانت وفرة المياه عاملاً رئيسياً في تطور الحضارات العراقية الغنيّة. ومع ذلك، تبقى أزمة المياه حقيقية. فرغم الموسم الاستثنائي الوفير بكميات الأمطار التي ملأت السدود والأنهار حتى غمرت الأراضي، لا يزال العراق يواجه أزمة مياهٍ من حيث الإمدادات والجودة. ومع اقترابنا من موسم الصيف اللاهب، لا يُتوقّع إلا أن تتفاقم الأزمة. وتُسهم عوامل النمو السكاني والخلافات الإقليمية بشأن إمدادات المياه عبر الحدود وضعف البنية التحتية والممارسات غير الحديثة لإدارة المخلفات والمياه وزيادة نسبة الملوحة وتغير المناخ بمُجملها في مشاكل المياه المعاصرة في العراق. وللعواقب أثرٌ ملموس على جميع المستويات الإنسانية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. وعليه، ينبغي ألا يُدّخر أيّ جهد لإدارة هذه الأزمة، وهناك حاجةٌ ماسّةٌ لإدراك كونها مسألةً ملحّة. ويوازي ذلك أهميةً إطلاعُ المواطن العراقي على أن الحلول المستدامة لمعالجة الضرر الذي لحق بالبيئة ستستغرق بعض الوقت وأن الطريق أمامنا طويلٌ وليس سهلاً على الإطلاق. وإن عقوداً من الركود ونقص الاستثمار وسوء الإدارة لا يمكن معالجتها بين عشيّة وضحاها. وليس كافياً الاعتماد فقط على قوة الطبيعة لإصلاح الضرر. فلا بدّ لنا من التصرف الآن، إذ نحن الحُماة لكوكبنا. يبدأ العمل من المنزل وفي محل العمل من خلال إدارة الموارد المائية والنفايات، وتدابير المحافظة وخطة خضراء تضع التوعية في المقدمة.

وقد وضعت الحكومة العراقية تحسين إدارة المياه على سلّم أولوياتها. ولكي يكون هذا الجهد فاعلاً، تدعو الحاجة لتخصيص موارد كافية ولبناء القدرات على جميع المستويات. ولا يمكن أن ينجح ذلك من دون التزام قوي من الأحزاب السياسية – على امتداد الطيف السياسي – للتعامل مع قضيةٍ ذات أهميةٍ وطنيةٍ عاليةٍ كهذه. فالموارد المائية محدودةٌ وتشحّ بشكل متزايد. إذ يجب أن يكون هناك تغييرٌ في نهجنا تجاه هذا المورد الثمين. فمع الحقوق تأتي المسؤوليات. وكلّ قطرة ماءٍ تحتاج إلى ترشيد الاستهلاك على جميع المستويات. ويجب أن يكون هدر الماء غير مقبول اجتماعياً، وأن يتم تعزيز الحفاظ عليه. وعلى نفس المنوال، فإن إدارة النفايات تتطلب التوعية والعمل.

ويعد تشجيع التغيير السلوكيّ وإعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية وتحديثها، وكذلك ضمان وجود بيئة خالية من الملوثات وصديقة للبيئة بعضاً من التدابير الرامية إلى وقف الهدر والأضرار. ومن الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي عمله في جميع القطاعات. وعلى عاتقنا تقع مسؤولية القيام بهذا العمل، حتى باتخاذ خطوات صغيرة ولكنها فعّالة تُسهم في رفاه بيئتنا.

استخدام البلاستك

فلنقم بإعادة تدوير وفرز النفايات متى ما أمكن. ونحافظ على المياه والطاقة قدر الإمكان. ونفكّر قبل استخدام البلاستك – الأكياس والأكواب والصواني، وفي كيفية التخلص من البطاريات. ونزرع شجرةً ونشاهدها وهي تنمو. ونجعل من إطفاء الأنوار والأجهزة الفائضة عن الحاجة سلوكاً معتاداً. ونضبط درجة مكيف الهواء أعلى في فصل الصيف وأقل في فصل الشتاء. ونقلل من قيادة السيارة، ونتشارك في التنقل بالسيارة أو نتنقل بدراجة هوائية، وأن نمشي متى ما استطعنا. ونبلّغ عن التسربات والانسكابات مهما كانت صغيرة. فلنكن نحن الحماة لأنفسنا فحسب. ونثقف أُسرنا وأصدقائنا حول فوائد حماية البيئة. فمع أن هذا البلد يتمتع بموارد طاقة طبيعية هائلة، فإن الطاقة المتجددة توفر بديلاً نظيفاً وفعالاً.

دعم فني

والأمم المتحدة في العراق تقوم بدورها في هذا الصدد. إذ تقدم أسرة الأمم المتحدة في العراق الدعم الفني للحكومة بشأن الإدارة الفعالة للموارد المائية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأمم المتحدة منذ عام 2017إمدادات طارئةً من المياه لأكثر من مليونيٍ نازح في العراق، ولخمسة ملايين فرد في المجتمعات المتأثرة بالعنف والنزاع. كما تدعم الأمم المتحدة الحكومات المحلية في تطوير شبكات المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

وفي مقر الأمم المتحدة في العراق ببغداد، نحن نستخدم الطاقة الشمسية وغيرها من التدابير الموفرة للطاقة لتحقيق خفض بنسبة 50 بالمئة من الطاقة التقليدية التي نستخدمها بحلول نهاية عام 2020. وتتسم كل الإنشاءات الجديدة بالكفاءة في استخدام الطاقة، حيث تستخدم طاقةً أقل بنسبة 50في المئة من المباني التقليدية، ويتم تحديث المباني الحالية بحيث يقلّ استهلاكها للطاقة بنسبة 30في المئة مقارنة بالمباني التقليدية. ونحن نستعمل الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام والأكياسالورقية بدلاً من البلاستك، ونهدف إلى تخضير 25 بالمئة من مساحة الأرض. ونستخدم المياه المُعاد تدويرها للري، والإضاءة والتكييف الموفرين للطاقة، وعلى نفس القدر من الأهمية، لدينا حملات توعية على مدار السنة حول كفاءة استخدام الطاقة .

ان حجة البعض بان التدابير التي يمكننا اتخاذها سواء على نحو فردي او جماعي لن تحدث فرقا ليست صحيحة ، فضخامة المشكلة تتطلب قيام كل واحد منا بدوره لذا فابدؤوا اليوم في هذه اللحظة بالذات للمساعدة في انقاذ امنا الارض وجعلها مكانا افضل لاسركم وللاجيال القادمة.

> وضعت الحكومة العراقية تحسين إدارة المياه على سلّم أولوياتها، ولكي يكون هذا الجهد فاعلاً، تدعو الحاجة لتخصيص موارد كافية ولبناء القدرات على جميع المستويات. ولا يمكن أن ينجح ذلك من دون إلتزام قوي من الأحزاب السياسية - على امتداد الطيف السياسي - للتعامل مع قضيةٍ ذات أهميةٍ وطنيةٍ عاليةٍ كهذه. فالموارد المائية محدودة وتشحّ بشكل متزايد.

شهق الناس

عراقي الظالم والمظلوم

ياس خضير البياتي
الامارات

الكل يسأل ويقارن ويستنتج، الجزائريون والمصريون والتونسيون والسودانيون أسقطوا حكامهم بأرقام قياسية في الزمن بالتظاهرات، ولم يحتاجوا الى حزب يوقظ فيهم الولاء والوطنية، ويشعرهم بمآسيهم وفقرهم، وبجور الحكام وفسادهم وظلمهم، وانما كانت ثقافتهم الراقية، ووعيهم التاريخي الحافز لتثوير ذواتهم، وتحريك المكبوتات، بينما شعب العراق سحقته الاحزاب الدينية، وأفقرته وأذلته وسرقت ثرواته علنا، ومسحت ذاكراته الوطنية، وارعابه من الآخر تحت مسميات وثقافات جاهلية، ومع ذلك لم يتمكن من قهر الطواغيت مثلما فعلت الشعوب الأخرى. لا أحد منا يعرف سر شعب يستيقظ صباحا على الشكوى والتذمر، ويهرول الآف الكيلو مترات بلا تعب، ويخسر الجائع الاف الدنانير على دعاء عسى يستجاب من امام مات قبل قرون، وآخرون ينسجون احلاما مريضة من خلال تنظيمات جاهلية تتفنن بذبح البشر الى الوريد، وتنتظرمن يعلمها اصول الموت والانتحار والتفجير. الكل يبكي ليل نهار، ويصنع احزانه، ويؤسس له يوميا طقوسا من الشكوى والآهات. الحاجة بالفعل أم الاختراعات لكن التجهيل أم الكوارث والفجائع وثقافة الانتحار! نعم صنعنا ميثولوجيا للتخريب، واعرافا مبتكرة لقتل الدين، فبدأنا بالجهل لننتهي بالتجهيل، شعب غريب في طعامه وقيلولته وافكاره المتناقضة حد الحزن، لا يريد ان يتعلم من الحاضر، ومغرم بالماضي ومخيلاته المريضة، وعاشق سيمفونية الموت، بدلا من سيمفونية بتهوفن وأغاني فيروز. لا يريد الاستضلال بظل شجرة الحاضر، وان يأكل ثمارها، بل يجني منها ما هو فاسد ومعلب باليورانيوم. إذا ثار اشتعل سريعا وانطفأ سريعا كأنه يجسد فكرة الازدواجية، فأي شعب هذا الذي نريد منه ان يسقط اصنامنا الدينية، وهو منفصم بين الحنين للماضي والعاشق لطقوسه واحزانه، والمتردد في فهم الحاضر والناكر لمنجزاته؟ نعم التجهيل صناعة نموذجية لأخضاع الفرد والسيطرة عليه، فما بالك في مجتمع أيقظوا فيه إحساس البلادة في فهم الدين، وثوروا نزعاته الطائفية، وارعبوه بالأموات ليحقنوه بمادة العنف والكراهية، ليصبح مريضا ساديا من اجل البقاء، ان نكون او لا نكون، وهي المادة الخام التي تنسج شرورا لا آخر لها.ومع ذلك يسألك البعض لماذا لا تنتصر التظاهرات والاحتجاجات، مثلما انتصرت في بلدان أخرى؟ كيف يمكن لشعب مغيب بأفيون الطائفية، وغارق في احزان الطقوس، ان يكون يقظا وجريئا وشجاعا ان يقتحم اسوار السلطة والأحزاب بزيارة مليونية عاقلة وغاضبة، بدلا من زيارات الجهاد لأمام كان ضد الظلم، وهو الحسين القائل (موت في عز، خير من حياة في ذل) و(ولا أرى الموت الا سعادة، والحياة مع الظالمين الا برما). ولو كان حيا لقادنا بنفسه في الصفوف الامامية لتهديم سلطة الظالمين. أم إنّ شيوع ظاهرة القهر هو الذي دفع الإنسان العراقي إلى التعلّق بالبطل الشعبي أو الإيمان المُفرط بالأئمة والشيوخ والأولياء الصالحين، ذلك لأنه يتطلع إلى منقذ يخلّصه من المحن والرزايا التي تحاصره من كل حدب وصوب. ولو قدر لابن خلدون أن يكتب مقدمته في زماننا هذا لكتب أن الإنسان كائن مستلب دينياً، ولا ينقذه سوى الوعي وإعمال العقل وتغليب المنهج النقدي. هل كان علماء الاجتماع في العراق على حق في تحليلهم للشخصية العراقية، حين وصف على الوردي الشخصية العراقية بشتى النعوت والاوصاف، وفسرها ضمن حركة التاريخ، فهي شخصية مثيرة للجدل، وشجاعة وصارمة، لكنها لجأت الى التقية والمهادنة، هي مترددة ومتناقضة، ولخصها بأفكار (الازدواجية الشخصية، والصراع بين قيم البداوة والحضارة، والتناشز الاجتماعي)، بينما يصفها عبد الجليل الطاهر بانها (قلقة ومتقوقعة)، ويصف قيس النوري المواطن العراقي بأنه (عفيف من الخارج وماجن من الداخل)، وهناك من يعتقد بأنها منقسمة على ذاتها، (واحدة تسلّطية قامعة، والثانية نكوصيه خاضعة). مثلما حددها آخرون بخمس خصائص، وهي كالتالي: (منكمشة، تغالبية، جدالية، انفعالية، ومُغتربة). لكن سؤالا يفرض نفسه في هذا السياق وهو كيف تحولت شخصية الانسان العراقي الى هذه الصفات المتناقضة؟ خصوصا وان الحراكات تبدأ عاصفة وصاخبة لكنها سرعان ما تهدأ، لكن القاعدة العلمية تقول لنا ان البيئة هي التي تصنع شخصية الانسان، فالشخصيَّة لا تنمو ولا تتطور الا من طريق الحياة الاجتماعيَّة، بوصف الإنسان كائنًا اجتماعيا، يتأثَّر في الظروف الاجتماعيَّة المختلفة ويؤثِّر فيها .والعراق عبر التاريخ مر بالكثير من التسلط والظلم والاضطهاد، الامر الذي انعكس على شخصية العراقي في مد وجزر وتغير وتذبذب، فالحكومات العراقية الاستبدادية على مرّ التاريخ كانت تمارس العنف والخوف والإذلال ضد أبنائها؛ بحيث بات القهر كأنه حق للسلطة، والخضوع كأنه واجب على الرعايا، وهذا هو منشأ كراهية العراقيين لكل حكومة.

وحين يتحدث العلماء عن فترات سوداء عاشها العراق يجدون وميضا تحت الرماد، وهذا الوميض هو ان السمات الثابتة نسبيا للشخصية العراقية انها شخصيَّة حيَّة وحضرية بنَّاءة، وانفعالية مسالمة بطبيعتها، ولها قدرة على الصبر، وقدرة عالية على التكيّف مع الظروف، والانسجام مع البيئة والمحيط الاجتماعي والطبيعي، لكنها سرعان ما تُصبح انفعالية حين تحركها الدوافع وتثيرها العوامل الداخلية والخارجية، شخصية عاشت كل التغيرات والتحولات البنيوية التي حدثت لها بسبب الحروب المدمرة وأهوالها ،ومن ثم الحصار الجائر، وما احدثه احتلال العراق ،والعملية السياسية المريضة من إذلال للشخصية العراقية وخللا وانكساراً في شخصيته، وسبب جروحا سيكولوجية عميقة جعلها منقسمة على ذاتها الى واحدة متسلطة قمعية (سادية) وأخرى عاجزة نكوصيه (ماسوشية) حسب تعبير بعض الكتاب. وهكذا ظلم العراقي نفسه عندما استخدم ساديته ضد ملوك العراق سحلا، وتفنن بالقتل والنحر والتفجير لأخوته بالدم والوطن، مثلما كان مظلوما من حكامه وسياسييه وأحزابه بالقتل والجوع والذل والهوان. كان ظالما ومظلوما، ساديا وماسوشيا، بفعل تقلبات ازمنة الظلم والكوارث وفواجع التاريخ.

لا نجلد الذات حاشا الله، ولانريد المقارنة، فشعب صنع حضارة العالم وابجديات الكتابة، وصنع التاريخ والجغرافيا والثقافة والفنون يمكن ان يمر بدورات تاريخية، صعودا وهبوطا، مثل باقي الامم، لكن أصل المعدن لا يصدأ، والشخصية العراقية لاتزال تحمل وميض التغيير، لكن بيئة التجهيل تعطل زمن الانفجار القوي، وتأخر من عمر طواغيت الغيبيات والفساد.

والدنيا ليست كل القصة كما يقال!

ملف الحقوق القانونية لجيش العراق السابق والكيانات المنحلّة

عبد الخالق الشاهر
اربيل

كان موعد الاستحقاق القانوني لكل الحقوق في العام 2005 ورغم ان المادة 321 من قانون العقوبات 111 المعدل نصت على ((يعاقب بالحبس وبالغرامة او بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف او مكلف بخدمة عامة استغل وظيفته في وقف او تعطيل تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة او احكام القوانين والأنظمة او اي حكم او امر صادر من احدى المحاكم او اية سلطة عامة مختصة او في تأخير تحصيل الأموال او الرسوم ونحوها المقررة قانونا.)) ويتم ذلك بعد ثمانية ايام من توجيه الانذار له راتب الرتبة الأعلى

1- صدر القانون رقم (4) لسنة 2013 قانون التعديل الأول لقانون الخدمة والتقاعد العسكري الرقم (3) لسنة 2010والذي نص في المادة (2) منه على ((أذا قضى العسكري في رتبته (8) سنوات فاكثر وأحيل على التقاعد او فسخ عقده وهو في تلك الرتبة فيحتسب راتبه التقاعدي على اساس راتب رتبة اعلى)) وأشير في الفقرة ثانيا من نفس المادة الى أن المادة تسري على الجيش السابق .

2- تم التخصيص للقانون اعلاه في الفقرة ذ من البند ثانيا من المادة (16) من قانون موازنة 2013

3- لم تنفذ وزارة المالية ذلك وطعنت بالبند ثانيا من المادة (3) والمواد (6,5,4) من القانون اعلاه امام المحكمة الاتحادية ولم تطعن بالمادة (2) اعلاه ، وجاء قرار الاتحادية (122/اتحادية /2013) في 2014/5/4 بأن المواد التي تم الطعن بها قد عطلت بالمادة (38-اولا) من القانون رقم (9) لسنة 2014وحيث ان الوزارة لم تطعن بالمادة (2) موضوع الطلب لذا فأن أحكامها ما زالت نافذة خصوصا وأن قوانين التقاعد العسكري احكامها خاصة لا يمكن لقوانين موحدة ان تنظم تفاصيلها كراتب الرتبة الاعلى وغيره الكثير

4- صدر قانون موازنة 2018الذي نص في المادة (48/اولا) منه على ((تلتزم وزارة الدفاع بأرسال اسماء مستحقي راتب الرتبة الأعلى المشمولين بأحكام المادة (21-عاشرا-أ) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 الى هيئة التقاعد الوطنية لغرض صرف مستحقاتهم راتب الرتبة الأعلى حسب القانون النافذ حين احالتهم على التقاعد)) .. مع العرض ان المادة اعلاه تتعلق بالخدمات التقاعدية ((تحتسب الخدمات التقاعدية لمنتسبي الجيش السابق ... وفقا للتشريعات النافذة بتأريخ حلها)) ، ولعله من الواضح ان هذه المادة لا علاقة لها ب (الحقوق التقاعدية) حيث ان نفس القانون عرفها في البند تاسع عشر من المادة (1) بأنها ((مدة الخدمة التي تحتسب لأغراض التقاعد بموجب هذا القانون او أي قانون آخر والمستوفى عنها التوقيفات التقاعدية)) ولا مجال قانوني لاعتبارها متعلقة بالحقوق التقاعدية المقرة بموجب القانون (41) اعلاه . او اعتبارها ناسخة لحق الراتب الاعلى بموجبه .

5- سبق وأن تم تقديم اعتراض الى وزارة الدفاع كونها المسؤولة بموجب قانون الموازنة وأحيل الموضوع الى لجنة قانونية وقررت دائرة المستشار القانوني للسيد الوزير استحقاق كل من قضى (8) سنوات برتبته لراتب الرتبة الاعلى وأصدر السيد الوزير امرا وزاريا بذلك وقامت دائرة التقاعد العسكري باستدعاء المشمولين لمراجعتها وتم اعداد قوائم بالمشمولين وأرسلت الى هيئة التقاعد الوطنية بتوقيع السيد الوزير وأعتقد ان آخر القوائم كانت في نهاية العام الماضي ، ولا زالت القوائم تقبع في ادراج الهيئة المذكورة .

6- تم تشكيل لجنة من رئيس هيئة التقاعد الوطنية ورئيس دائرة التقاعد العسكري ورئيس الدائرة القانونية لوزارة الدفاع وصادقت الاطراف على الاستحقاق ورفض رئيس الهيئة التوقيع بحجج غير مبررة فمرة يطلب ومرة يجرد ومرة يستفسر

7- تم جمع النسبة المطلوبة من تواقيع السادة النواب حول ادخال الموضوع في قانون موازنة 2018 وأيد السيد رئيس المجلس ، ولم يتم ادخاله

رواتب الاجازات المتراكمة

8- هل هناك من سمع بمتقاعد لم يستلم رواتب الاجازات المتراكمة لستة اشهر ؟؟ انه جيش العراق والكيانات المنحلة فقط ، وعندما تسأل التقاعد الوطنية ستجيبك ان مسؤولية صرفها تقع على وزاراتهم ، ومنها وزارة الدفاع .. والمخجل في هذا الطرح ان هناك قرار ملزم للسلطات الثلاث صادر من المحكمة الاتحادية العليا وهو القرار (35/اتحادية /2008) بأن تؤول كافة متعلقات وزارة الدفاع المنحلة الى وزارة المالية مما وجب على هيئة التقاعد الوطنية صرفها لمستحقيها منذ ذلك التأريخ . ولم تنفذ ايضا.

مكافأة نهاية الخدمة

9- القانون الوارد في المادة (1) اعلاه نص على ان تكون مكافأة نهاية الخدمة لجيش العراق (السابق) ((...تعادل راتبه الكامل لمدة سنة واحدة)) وفي المادة (5) من القانون نفسه اوضح انها ((..تعني الراتب الاسمي + المخصصات..)) وهذا ما اشارت اليه كل قوانين التقاعد العسكرية بضمنها القانون رقم (1) لسنة 1975 والقوانين اللاحقة والسابقة وتعديلاتها وكان آخرها قانون موازنة 2019 الذي اشار الى صرفها ((اسوة بالجيش الحالي)) ولا زالت التقاعد الوطنية تستفسر هل تصرف على الاسمي ام الكلي ، حتى بات البعض يشكك بأن دوافع الهيئة لتأخير الصرف وكثرة الاستفسارات والحجج هي لاستحصال فوائد التوفير من المصارف .

10- اينما ورد اسم وزارة المالية اقصد به التقاعد الوطنية لأن الثانية ترسخ عندها التخصص في تمرير ما تريد بأي شكل من الاشكال ، وقد سبق للمالية خلال طعنها لدى الاتحادية بأن ذكرت في لائحتها الرسمية ان مكافأة نهاية الخدمة تكلف الميزانية خمسة آلاف مليار دينار اي (5) ترليون دينار وجاءت المكافأة فاذا بها لا تصل هذا الرقم حتى لو اضيفت لها ميزانية قبائل الزولو

11- أن صرف مبلغ الخمس من المقرر للدفعة الاولى أمر مخجل آخر يضاف للمخجلات الكثيرة للهيئة ، والخلل هذه المرة يكمن في مجلس النواب الذي لا يرى ممثلونا فيه انه لا توجد شريحة تم الضحك على ذقونها كجيش العراق السابق وهو الذي اكتسح دولا بساعات وقاتل دولا قوية ، وانتصر عليها ، وحمى عواصم من السقوط بغض النظر عن الخلفيات السياسية لحروبه، فتارة تصدر الموازنة ((عند توفر الوفرة المالية)) وتارة اخرى ((على ان تكون الدفعة الاولى لا تزيد عن عشرة ملايين)) طيب الا يوجد يا لجنتنا المالية تعبير في اللغة العربية (ولا تقل عن) وتجربة عقد ونصف مع الهيئة من المراوغة ذهبت ادراج الرياح .

الكيانات المنحلة

12- صدر قانون رفحا وأنا كرجل قانون احترم القوانين حتى ولو تناقضت مع قوانين اخرى ، ولا يحق لي الاعتراض عليها الا امام المحكمة الاتحادية أن كنت متضررا .. وهنا اريد ان اعرف على وفق اي مادة دستورية حرمت الكيانات المنحلة وايتامهم وارملهم من الرزق او من تقاضي شيئا من توقيفاتهم التقاعدية التي أودعوها كأمانة لدى الدولة ممثلة بصندوق التقاعد ، والدستور لم يتطرق سوى الى حظر حزب البعث ورموزه ((ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون)) ونظمت ثلاثة قوانين وليس واحد ومنها قانون المساءلة والعدالة الرقم (10) ولم يشر القانون الى قطع ارزاق ارامل وايتام اعضاء الفروع ، ولا الكيانات المنحلة الاخرى عدا فدائيو صدام الذين من الواضح ان القانون يقصد فيه المتطوعون كون الفدائي لغة واصطلاحا هو (المتطوع) الا ان هيئة المساءلة توسعت بالأمر وشملت ضباط وزارة الدفاع اللذين تم تنسيبهم لأغراض التدريب وغيره لمدد محددة وعادوا الى وزارة الدفاع او المحاربين

13- الذي جرى لأعضاء الفروع فأعلى هو ان رئاسة الوزراء استمزجت رأي مجلس شورى الدولة (مجلس الدولة حاليا) حول استحقاق (اعضاء الشعب فأعلى للحقوق التقاعدية)) وأجاب بقراره (3/2007) في 2007/1/9 الذي نص تحت عنوان (المبدأ القانوني) على ((الفصل من الوظيفة لا يحرم الموظف عسكريا او مدنياً من الحق في راتبه التقاعدي ويحق لمن كان عضو شعبة فأعلى في حزب البعث المنحل من الموظفين المشمولين بإجراءات اجتثاث البعث الحصول على الحقوق التقاعدية)) تحت عنوان (المبدأ القانوني ونعلم ان قرار مجلس الدولة يكون ملزما عند استشارته .. ورغم ان كل قوانين التقاعد العراقية منذ تأسيس الدولة لحد الآن تشير الى ان حتى الذي يحكم بالإعدام تذهب حقوقه الى خلفه كونها من حقوق الخلف وكونها توقيفات تقاعدية وضعها الموظف امانة لدى الدولة

14- صدر الكتاب رقم 10020في 2013/11/28 بتوقيع السيد رئيس هيئة المساءلة السابق وموجه الى التقاعد الوطنية دون علم اللجنة السباعية للهيئة ، وكان الكتاب يحمل عنوان (قوائم) ولم يشر في متن الكتاب سوى (نرجو اتخاذ ما يلزم) فقطعت التقاعد الرواتب فورا ، ولم تستفسر كما هي تستفسر اليوم عن الاسمي والكلي لنهاية الخدمة وغيرها عندما يكون هناك امر لصالح اي من الكيانات المنحلة اي كما يقول المثل العراقي (لكفها وهيه طايرة) ..اجتمعت الهيئة السباعية وقررت التريث وارسلت كتابها 187 في 2014/1/21 تأمر التقاعد فيه بالتريث وتريثت وعادت بعد اشهر لتقطع الرواتب ولا تسألوني لماذا لأن الجن الازرق لا يعرف .. ويقال انه عندما يحرج السيد رئيس هيئة التقاعد يجيب (جاني تلفون) ، والمشكلة ان كتاب المساءلة اعلاه لا زال نافذا ، وما على الجهة التي ترتبط بها المساءلة شكليا مجلس النواب الا الاستفسار على الاقل .. لا حظو ايها الاخوات والاخوة كيف صار الكتاب 10020 غير القانوني وغير الانساني ينطبق عليه تعريف الدستور ((القانون الاسمى والاعلى في البلاد ولا يعمل بأي نص يتعارض معه)) والحل بات واضحا فسكوت قانون المساءلة عن اعضاء الفروع لا يمنح لرئيس هيئة المساءلة التنفيذي حق ((الاجتهاد في مورد النص)) بل يحق له تماما ان يقترح لمرجعه الاعلى مجلس النواب لتعديل القانون لأضافه مادة تتيح قطع رواتب اعضاء الفروع لتكون مادة خارقة وحارقة للدستور والنظام القانوني برمته ... الحل بات واضحا وهو ان أمر المساءلة بالتريث ما زال نافذا ، والحل ان تؤكد هيئة المساءلة عليه وأن نضمن عدم ورود (تلفون) آخر للسيد رئيس هيئة التقاعد

15- نص قانون المساءلة والعدالة على ((انهاء خدمات جميع منتسبي الاجهزة الامنية (القمعية) وأحالتهم على التقاعد بموجب قانون الخدمة والتقاعد)) وكان ذلك في العام 2008 واستحقوا الراتب التقاعدي والحقوق التقاعدية منذ ذلك التاريخ ، ولم تصرف الحقوق لحد الآن وبالتالي فأن التقاعد الوطنية ملزمة بصرف المتراكم والحقوق بموجب القانون

16- بموجب المادة اعلاه استحق منتسبو جهاز المخابرات المنحل رواتبهم وحقوقهم ايضا ولم تصرف الحقوق أما الر اتب الذي صرف متأخرا جدا ودون متراكم فأمره غريب حيث رغم ان لديهم القانون رقم 161 لسنة 1975وهناك قانون التقاعد الحالي ، فضلا عن ان قانون التقاعد الموحد 27 يشملهم ألا انهم منحو الراتب بموجب (قرار رئيس هيئة التقاعد الوطنية)) بمنح مديرهم وشرطيهم الراتب الادنى في الدولة العراقية ، والحلول واضحة فأما ان يصوت مجلس النواب على قانون هيئة التقاعد الوطنية ليمنحه الشرعية ، وأما ان تلتزم السلطة التنفيذية بالقوانين النافذة في هذا المجال

المقترحات القانونية

1- العمل على صرف راتب الرتبة الاعلى لمنتسبي الجيش السابق لكل من قضى (8) سنوات بالرتبة الاخيرة تنفيذا للمادة (2) من القانون رقم (41) لسنة 2013 والفقرة ذ من البند ثانيا من المادة (16) من قانون موازنة 2013 وقانون موازنة 2018 وبموجب الامر الوزاري للسيد وزير الدفاع والقوائم التي ارسلت من الوزارة الى هيئة التقاعد الوطنية بتوقيع الوزير ..مع العرض ان المبلغ يشكل فرق راتب بسيط لعدد محدود من العسكريين وقد لا يصل الى (6) مليون دولار

2- العمل على صرف مكافأة نهاية الخدمة ((اسوة بالجيش الحالي)) دون تقسيط وأهانه وفوضوية وظهور على الشاشات ، وبموجب المادة (36) من قانون موازنة 2019

3- العمل على صرف رواتب الاجازات المتراكمة من لدن هيئة التقاعد الوطنية وفي الموازنة التكميلية للسنة الحالية بموجب قرار المحكمة الاتحادية العليا (35/ اتحادي/ 2008) وكتاب وزارة الدفاع 12194 في 4/4/ 2019الموجه الى وزارة المالية

4- بما ان قانون المساءلة والعدالة لم يشر أي اشارة الى حرمان اعضاء الفروع فأعلى من الرواتب التقاعدية ، وبما ان النظام القانوني العراقي يؤكد ان حتى الذي يحكم بالإعدام يذهب تقاعده الى الخلف كونها حقوق الخلف ، وأن الحجة بعدم وجود نص يشير الى احالتهم الى التقاعد واهية كون التفسير ينبغي ان يكون لصالح (المتهم) واستنادا الى الجوانب الانسانية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ووثيقة العهد الدولي وقرار مجلس شورى الدولة تحت عنوان المبدأ القانوني بقراره 3/2007 يحق لمن كان عضو شعبة فأعلى في حزب البعث (المنحل) من المشمولين بإجراءات اجتثاث البعث الحصول على الحقوق التقاعدية)) .. كل ذلك يدفعنا لاحترام القوانين والقرارات والاسراع بوقف كارثة انسانية استمرت لعقد ونصف من الزمن وصرف المستحقات القانونية لمستحقيها. بموجب القانون من خلال تفعيل كتاب المساءلة 187اعلاه ، وبعدها يمكن تعديل القانون بإضافة كلمة (فأعلى) الى المادة (6/اولا) من قانون المساءلة لتصبح ((انهاء خدمات جميع الموظفين ممن كانوا بدرجة عضو شعبة فأعلى واحالتهم على التقاعد بموجب قانون الخدمة والتقاعد))وبالتالي الايعاز الى الجهات المعنية بصرف الراتب التقاعدي والحقوق للتقاعدية لا عضاء الفروع من غير العسكريين والذين لم يتقاضوا فلسا واحدا منذ العام 2003وأموالهم محجوزة ومهددة بالمصادرة

5- نصت المادة (6/ثالثا) من قانون المساءلة والعدالة على ((انهاء خدمات جميع منتسبي الاجهزة الامنية (القمعية) وأحالتهم على التقاعد بموجب قانون الخدمة والتقاعد)) مما يجعلهم مستحقين للراتب التقاعدي وباقي الحقوق التقاعدية اعتبار من العام 2008 تأريخ نفاذ القانون بينما رواتبهم صرفت في العام 2013 وبالتالي فأنهم يستحقون رواتبهم المتراكمة وحقوقهم الاخرى للفترة (2008-2013) ومنحهم الحقوق التقاعدية الاخرى بموجب القانون النافذ

6- جاء في المادة (6/رابعا) من قانون المساءلة ((يمنع قدائيو صدام من اي حقوق تقاعدية ...)) والفدائي لغة واصطلاحا هو (المتطوع) وليس العسكري الذي تم تنسيبه (تنسيبا) لفترات محددة للتدريب او المشورة وغير ذلك مما يتطلب العمل على اعادة صرف رواتبهم وحقوقهم التقاعدية الاخرى بموجب قوانين التقاعد النافذة

7- وضع حل سريع للراتب التقاعدي لجهاز المخابرات المنحل ومنحهم باقي حقوقهم ، وصرف المتراكم بموجب القانون

نقدر الصعوبات التي تحيط بالموضوع ، ولكن ينبغي بل يجب على ممثلي الشعب حماية حقوقه من خلال مجلس نواب يشرع القوانين بموجب الدستور ويراقب (بشدة) تنفيذ القوانين التي يشرعها . خصوصا وأن المرحلة القادمة مليئة بالتهديدات مما يتطلب السير جديا باتجاه المصالحة الوطنية ونبذ الماضوية والاقصاء وحرمان الحقوق الدستورية والقانونية وأبعاد ارزاق الناس عن السياسة فالرضاعة (الممة) لا يمكن ان تكون جزءا من سياسات وصراعات ومزايدات حول حقوق ضحايا فالضحايا في اي عصر هم قرة عيون العراقيين وحقوقهم مقدسة ليس فقط بالهتافات والمزايدات ، وسأجتزئ لكم وصية طويلة لأمامنا عليا عليه السلام لأحد ولاته ((لايكن حظك في ولايتك غيض تشتفيه.)) ..